

تعيين عليه الصوم الاطوار في العلام حرد الية فيها كما فان كان
بعده الزوال لم يجز وجب القضاء والاعتاب له على هذا الاسكا
لافة غير مشقوع ويحتمل ان يثاب على الاساك الثاني المعروفة
بالية الجديدة وان كان قبل الزوال ففيدة وجهان اخرهما عدم
الاجزاء ولورثك الية عمدا طول النهار فلا فواب له ويجب القضاء
وفي وجوب الكفارة قوله لا في المصالح وبه كان يقضي بعض مشايخنا
المعاصرين لان فوات الشرا والركن اسلم من فوات متعلق الاسا
الثاني عشر لو منع من المعطرات بقائه في الصوم في اجزائه بظن
اقره عدم الاجزاء اذا كانت الية مستوية عن المنع وحضورا اذا كا
علمه على فرض الصوم في حصول التمكن ولو كان بصيا صريح التنا
فوق في الصوم ليعم بين الاحتمال والاجزاء ان كان نذبا وان كان
واجبا عن معين فالاقرب عدم الاجزاء لعدم الاخلاص وان كان في الجا
معينا فالاجزاء فوق في وجوب الاساك ما هو اقرب من ضم الية
البر في الظاهرة **المطلب الثاني** في وقتها وهو الليل فان فارت بها طلوع
الجزء فالوجه الاجزاء وظاهره ليسد وجماعة تحتم ايقاعه ليل وقال
المرضي وقتها فباطوع الجزاء في الزوال وقال ابن الجوزي
الابتلاء بها وقد يفي بعض النهار وان كان الصوم لاحيا وهو ناذ

ولوفات نسيان اجاز يتجدد ما الخ الزوال في جميع الصوم ولو
نكها عمدا في المقيمين قية الوجان وان كان قه مقين فالاصح
الاجزاء كالمقصد والكفارة والتدنا طابق واو يسي منه المذروب
وجود بعض الاصحاب التجديد في الذاب ما لم يعرب الشمس
وهو مصرح ابن حنبل في ظاه المرضي والشيخ وفي رواية ان يصيد
عن الصادق ع يجوز تجدددها الي العصر والايام به ومع يوق
ثواب الصوم على بقادة فلا يختص الثواب بزمان الية والاسعا
في ثاب الية فيما صي وضع الشرع وما عد اسهر رمضان بقدر الك
يومنية وفي شهر رمضان خلاف فذهب الاكثري الاكفارة بنية
واحدة من اوله ونقله المرضي والشيخ الاجماع والاقرب
جوب تعددها لانصال كل يوم عن الاخر مجمل وخر وجه عن حكم
الصائم ولو نسي اول الشهر بنية الصوم نوي او اياما فالاقرب
القضار سواء كان علمه على ذلك في اخريات سعيان ام لا وقال
الشيخ ففعله عن الاصحاب يجزي المر الساب وفيه بعد لوق
النبي ص الصيام لمن بنيت الصيام من الليل ولو كرر عند دخل
الشهر لم يجز المر الساب فولا واحلا ولو ذكر في انا الشهر وحيثما
التجديد وعلى القول بالاكفارة بالية الواحدة للجميع هل يكفي لما صي